الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢١**

الثلاثاء ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سايديك (النمسا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/66/813)

مشروع القرار (A/66/L.50)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/66/L.50.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في بعض الأحيان، يكون من الأفضل ألا تكون هناك أي مستجدات. غير أن الأمر ليس كذلك بالتأكيد عندما يتعلق الأمر بحق العودة. فقد مضى عام آخر منذ أن اتخذت الجمعية العامة آخر قرار لها (القرار ٦٥/٢٨٧) الذي يدعم ذلك الحق الأساسي. لكن ما نسمعه من الأمين العام بان كي – مون هو عدم وقوع أي تطورات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بممارسة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا لحقهم في العودة. (A/66/813، الفقرة ١٢).

ومن المؤسف أن حق العودة، مثلما وقع في السنوات الماضية، سقط ضحية لسياسة العرقلة لدوافع سياسية. وقد كشفت رسالة عممت مؤخرا فيما بين الدول الأعضاء، وقيل إنها كانت تركز على هذه المسألة، عن قدر مدهش من التجاهل لمحنة المشردين قسرا. ومما لا شك فيه أن أعضاء الجمعية قد اطلعوا على تلك الرسالة. ومما أدهشنا جميعا، لم تتضمن الرسالة أي كلمة بشأن المشردين – ولو كلمة واحدة. ولم تكن سوى تكرار للحجج السياسية القديمة ذاتها. والواقع أن كاتب الرسالة لم يكلف نفسه حتى عناء تغيير تاريخها، الذي لا يزال نصه ”١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١“. وبالنظر إلى تجاهل الدقة والحقيقة بذلك الشكل، لم يكن مفاجئا أن تزعم الرسالة أنها تتضمن اقتباسا من تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٢.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

غير أن الجملة التي تذكرها الرسالة لا توجد في التقرير أصلا. وهي تسعى إلى إضفاء الشرعية على ما يسمى بالواقع الجديد. وفي معرض إشارة الرسالة إلى مواطني بلدي، باختلاف خلفياتهم العرقية والدينية، تعلن بكل صفاقة أنهم ”لن يكون بمقدورهم أبدا العيش في بلد واحد“. وفي هذه الحقيقة الجديدة، ليس هناك أي مكان لنصف مليون نسمة من الرجال و النساء والأطفال، بمن فيهم الكاثوليك والأرثوذكس واليهود والمسلمون والجورجيون والأبخاز والأوسيتيون والأرمن واليونانيون والمنحدرون من عرق ألماني وغيرهم. وقد كانون يمثلون النسبة المرتفعة للغاية المتمثلة في ٧٥ في المائة من عدد السكان في فترة ما قبل الحرب والصراع، قبل أن يتم طردهم من ديارهم في أبخازيا و ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

إن مقولة الواقع الجديد توحي بضرورة أن يتقبل المجتمع الدولي بكل بساطة نموذجا يخضع فيه ثلاثة أرباع السكان للتطهير العرقي – وهو عمل يبرر بعد ذلك كأنه أمر واقع. ونعتقد أن الأغلبية الساحقة في الجمعية لن تتفق مع هذا الرأي، بل إنها ستتفق مع كرره الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٢، أي

> ”لابد من الاعتراف بالعودة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان ومسألة إنسانية يجب أن تُعالَج بغض النظر عن أي حل لصراع من الصراعات الكامنة.“ (A/66/183، الفقرة ٣٤)

لم يكن بمقدور الأمين العام أن يكون أكثر وضوحا من ذلك. والواقع أننا، بعرض مشروع القرار A/66/L.50، نضع الاعتبارات السياسية جانبا ونرك بصورة حصرية على البعد الإنساني للمشكلة.

ويشعر المشردون بالحزن على ما اضطروا لتركه وراءهم. فمجتمعاتهم المحلية التي كانت مفعمة بالحيوية أصبحت الآن مدنا مهجورة، بل الأسوأ من ذلك، حاميات عسكرية أجنبية. غير أن تلك المشاهد المؤلمة يخفف من حدتها الأمل والتفاؤل أيضا. فهم يحلمون باليوم الذي سيعودون فيه لمداواة جراحهم واستعادة أحيائهم المدمرة. ولعلهم يجدون ما يواسيهم في استمرار اهتمام الجمعية بمشكلتهم على نحو إنساني، واعتقادهم الراسخ بأن النداءات الثابتة للمجتمع الدولي ستعطي أكلها، وأن من يمنعون أولئك الرجال والنساء والأطفال من العودة إلى ديارهم سُيجبرون يوما على تغيير رأيهم. ولذلك السبب، فإن مشروع القرار هذا مهم للغاية. فهو يشجع المشاركين في محادثات جنيف على مضاعفة جهودهم لكفالة احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف المواتية لعودة جميع الأشخاص المشردين إلى مواطنهم الأصلية بصورة آمنة وطوعية وكريمة.

وكما قلنا في السابق، سنظل نقول حتى يتم إحقاق العدالة: إن كل واحد من تلك المئات والآلاف من الأرواح يحمل حلما في قلبه، حلم العودة إلى الأرض التي غذت أجيالا من أجداده ومشاطرته مع أطفاله. ولا نزال نعتقد أن الإبقاء على مسألة الأشخاص المشردين داخليا مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة يشكل إسهاما كبيرا في العودة المحتملة للمشردين. كما نعتقد أن التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة أداة مهمة أوجدها مشروع القرار. غير أن الأهم من ذلك هو أن مشروع القرار يوجه إشارة قوية إلى جميع المشردين قسرا في أي بلد، فضلا عن الآخرين الذين يعانون من ظروف مماثلة في جميع أنحاء العالم، مفادها أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم.

وعلى الرغم من عدم إحراز التقدم في السنوات الأخيرة، يعلق آلاف المشردين مرة أخرى آمالهم على الجمعية، آملين أن تتخذ قرارا. وأحث الأعضاء على التصويت مؤيدين لحق العودة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر مشروع القرار A/66/L.50، المعنون ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليل للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مشروع القرار الجورجي المعروض علينا (A/66/L.50)، شأنه في ذلك شأن القرارات السابقة، يتسم بقدر كبير من التسييس ولا يتماشى مع الواقع. وعلاوة على ذلك، لا علاقة له بشواغل صائغيه المزعومة إزاء حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وما يسمى بالأهداف الإنسانية النبيلة. ويتعلق الأمر مجددا بمحاولة أخرى ممن يتحملون كامل المسؤولية عن الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة للتملص من تلك المسؤولية وإلقائها على الآخرين، واجتذاب انتباه المجتمع الدولي.

لقد أُعد مشروع القرار بدون مراعاة الحقائق السياسية الحالية في المنطقة. وفي عنوان مشروع القرار ذاته وفي تأكيده لحق عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم في جميع أنحاء إقليم جورجيا، بما في ذلك في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، يبدو أنهم يقولون إن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تنتميان لجورجيا. لقد آن أوان قبول الحقيقة الموضوعية المتمثلة في وجود دوليتين جديدتين في المنطقة، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وينبغي لقيادة جورجيا والجهات المؤيدة لها أن تتفهم ذلك عاجلا وليس آجلا. والحقيقة الجغرافية – السياسية لا يمكن تغييرها بواسطة مشروع القرارهذا المُشوه.

ويبدو أن مشروع القرار يطلب عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية. والواقع أنه يعقد عملية التفاوض الهشة أصلا، والتي تندرج في إطار مناقشات جنيف. وعلاوة على ذلك، تظل تلك المناقشات المحفل الوحيد للمفاوضات بين ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، بما في ذلك على المسائل الإنسانية وحالة اللاجئين الأشخاص المشردين داخليا. ولا أحد يشعر بالاندهاش جراء تعنت جورجيا ورفضها إبرام اتفاق ملزما قانونا بشأن عدم استخدام القوة مع طرفي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وعلى تلك الخلفية، فإن دعوة النص ”جميع المشاركين في مناقشات جنيف إلى مضاعفة جهودهم لإحلال سلام دائم، والالتزام بتعزيز تدابير بناء الثقة“ (A/66/L.50، الفقرة ٥) ضرب من الديماغوجية الصارخة.

وإذا كان الجانب الجورجي يقترح بحث الموضوع هنا في نيويورك، كما ينص عليه مشروع القرار، فمن الضروري توجيه الدعوة الى ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذه المناقشة لا معنى لها بدون مشاركتهما. إنها مجرد محاولة اخرى من جورجيا لفرض جدول زمني يتعلق بعودة المشردين داخليا. ولا يسعنا إلا التكهن بشأن دوافع واضعي مشروع القرار وأسباب تجاهل موقف الأمين العام، الذي ذكر رأيه بوضوح في تقريره (A/66/813)، لجهة أن هذه الخطوة ليست ممكنة في هذه المرحلة. لذلك، من الواضح للجميع أن تبليسي تعمل انطلاقا من دوافع سياسية بحتة، وتحاول تجاهل الوضع الإنساني مع عدم الاهتمام بمصير الآلاف من الجورجيين، والأبخازيين، والاوسيتيين والمواطنين من جنسيات أخرى، الذين عانوا نتيجة السياسات القصيرة النظر والعدوانية.

والاتحاد الروسي مقتنع بأن مشروع القرار الذي عرضه ممثل جورجيا لن يساعد على تطبيع الوضع في المنطقة، ولن يبني الثقة بين الأطراف الابخازية والاوسيتيا الجنوبية والجورجية، الامر الذي يشكل شرطا أساسيا مسبقا لعودة المشردين داخليا. إن هذه المشاكل لم تنشأ من بعض المؤامرات الأجنبية الوهمية، ولكنها جاءت نتيجة سياسة هادفة تفرضها

السلطات الجورجية نفسها، حيث بلغت ذروتها، كما نعلم، في هجوم جورجيا على تسخينفالي المسالمة في ليلة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ونظرا لما قلته، سيطلب الاتحاد الروسي أن نشرع في التصويت على مشروع القرار الذي سوف نصوت ضده. ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء ستحذو حذونا، ولن تدعم هذه المبادرة المسيّسة بوضوح من جانب تبليسي. فهي تسهم، لدى التصويت ضدها، اسهاما أكبر في حل المشاكل الإنسانية في تلك المنطقة.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): لقد درست بيلاروس بعناية مشروع القرار الذي عرضه ممثل جورجيا (A/66/L.50). إن موقف وفدنا لم يتغير: فبالنسبة الى مسألة كهذه، من قبيل تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا، يجب أن يتخذ القرار بتوافق الآراء، وأن يكون نتيجة عملية تفاوضية مفتوحة وشفافة تشمل مشاركة الأطراف المعنية كافة.

ونسترعي انتباه الجمعية إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام، التي تنص على أنه

> ”خلال الأعوام الثلاثة ونصف العام الماضية، ظلت مناقشات جنيف الدولية التي شارك في رئاستها كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة تشكل المحفل الوحيد الذي يناقش فيه أصحاب المصلحة الرئيسيون مسائل الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، وبوجه خاص المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا“. (A/66/813، الفقرة ٤٩)

وفي ضوء ذلك، نلاحظ أهمية الحفاظ على الشكل الذي اتخذته مشاورات جنيف، والسعي هنا معا الى إيجاد حل للمسائل من خلال المفاوضات. ونشعر بالقلق إزاء إمكانية أن اعتماد مشروع القرار بدون توافق الآراء قد يضر بالمناقشات التي جرت في جنيف. ونحن نعلم أن اتخاذ قرارات مماثلة في السنوات السابقة أدى تقريبا بالأطراف المعنية الى أن ترفض المشاركة في عمليات التفاوض في جنيف. ونود أن نقترح الاستفادة من تلك المناقشات بغية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إيجاد نُهُج مقبولة للطرفين من أجل حل المسائل التي أثيرت في مشروع القرار عن طريق المفاوضات. وفي رأينا أن شكل المفاوضات في جنيف هو المنتدى الأكثر ملاءمة لحل المشاكل المتعلقة بالأمن والاستقرار في المنطقة، فضلا عن المسائل الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

ونظرا لهذه الوضع، لا يزال وفد بيلاروس على موقفه الذي أعرب عنه أثناء انعقاد الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وهو لن يشارك في التصويت على مشروع القرار.

السيدة فيرمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بخطوات حكومة جورجيا لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمشردين داخليا، التي ابرزها تقرير الأمين العام (A/66/813). فقد أدت الاستراتيجية إلى تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية للمشردين داخليا. وتشعر إسرائيل بالتشجيع إزاء خطة العمل لتنفيذ استراتيجية الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٤. وتنظر إسرائيل أيضا نظرة إيجابية الى برنامج جورجيا للمشاركة من خلال التعاون، الذي يهدف الى بناء الائتمان والثقة بين المجتمعات المحلية.

وتود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر مرة أخرى تأييدنا لوحدة أراضي جورجيا والاعتراف بها. فنحن لا ندعم أي بيانات استقلالية أحادية الجانب من أبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية. ونكرر موقفنا الراسخ المتمثل في أن السبيل الى حل الصراعات التي يطول أمدها يكمن في اتباع نهج تفاوضي

متفق عليه بين الأطراف، وليس من خلال إجراءات أحادية الجانب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.50، المعنون ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جزر القمر، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غرينادا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو.

المعارضون:

أرمينيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، صربيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، زامبيا

اعتُمد مشروع القرار A/66/L.50 بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ١٥ صوتا، مع امتناع ٨٢ عضوا عن التصويت (القرار ٦٦/٢٨٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا اليونان وهولندا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفد الكويت أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد راي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد امتنعت سويسرا عن التصويت على القرار ٢٨٣/٦٦، الذي عرضه ممثل جورجيا بعنوان ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

إن سويسرا، كونها ثابتة في سياساتها تتذكر التزامها الراهن بإيلاء اهتمام خاص لحالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في حالات ما بعد انتهاء الصراع وحقهم في العودة إلى أماكنهم الأصلية. ونعتزم توفير أفضل الظروف للمناقشات التي بدأت في جنيف في أعقاب الصراع الذي اندلع في عام ٢٠٠٨. ونعتقد بأن تلك المحادثات ستمثل منتدى مناسبا لبحث مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وهكذا فإن سويسرا تؤيدجميع الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي والرامية إلى التوصل إلى حل ممكن بتوافق الآراء فيما بين الأطراف المعنية لمسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أعلل باختصار موقفنا. نشعر بالقلق إزاء عدم حل الصراعات في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا. والحالة تنطوي على تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة، وفي المقام الأول بالنسبة لشعب جورجيا، بل أيضا لشعوب منطقة القوقاز بأسرها.

إن تركيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذه الصراعات. وندعو جميع الأطراف إلى العمل نحو إحلال سلام شامل ومستدام يفضي أيضا إلى عودة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. إننا بوصفنا بلدا في المنطقة وجارا لجورجيا، نعرب عن استعدادنا للمساهمة في الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية.

أود أن أكرر التزام تركيا الثابت بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وما برحنا نعتقد بأن محادثات جنيف توفر منتدى قيما وتتناول أيضا مسألة العودة الطوعية والآمنة والمشرفة وغير المعرقلة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ونأمل من محادثات جنيف أن تحقق إمكانيتها الكاملة بحيث تسفر عن نتيجة إيجابية وملموسة. ولتحقيق ذلك، نهيب بجميع الأطراف الانخراط بجدية مع الأطراف الأخرى بطريقة تعاونية والقيام بعمل لبناء الثقة.

السيدة إيفانوفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم تعليلا لموقفنا في أعقاب التصويت على القرار ٢٨٣/٦٦ الذي اتخذناه من فورنا.

إن صربيا بوصفها بلدا يواجه مشكلة طويلة الأمد على أرضها مع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، ملتزمة التزاما كاملا بإيجاد حلول عادلة وشاملة ومستدامة لحالات التشريد في جميع أنحاء العالم، حلول تتضمن الاحترام الكامل لحقوق السكان المشردين، لا سيما، حق جميع اللاجئين والمشردين داخليا في العودة الآمنة إلى ديارهم من دون شروط مسبقة مع توفير الضمانات الأمنية الكافية لهم.

وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة الاستمرار في تناول مسائل التشريد في الإطار الشامل لمشاريع قرارات تتعلق بحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وهي مشاريع قرارات تُعتمد في اللجنة الثالثة بتوافق الآراء سنويا أو كل سنتين. وصربيا من بين المتبنيين لمشاريع

القرارات تلك لأنها تعالج قضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى أنها تنطوي على بعد إنساني هام جدا.

ونؤيد الممارسة الطويلة في الجمعية العامة والمتمثلة في إيجاد تفهم مشترك في مناقشة القضايا الإنسانية الحساسة وذلك باعتماد مشاريع قرارات مواضيعية بتوافق الآراء تتعلق بالحالات الإنسانية. وبالنظر إلى وجود حالات عديدة مختلفة اليوم تتعلق بالتشريد في جميع أرجاء العالم، فإن استفراد حالات معينة للتشريد باتخاذ قرارات معينة بشأنها قد يفضي إلى تفشي هذه القرارات في الجمعية العامة، بينما اتخاذ قرارات من هذا القبيل عن طريق التصويت يقلل من فرص التحسن الحقيقي لحالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على أرض الواقع وحسم هذه الحالة.

إن صربيا تحترم سيادة ووحدة أراضي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جورجيا، وتتفهم ما تشعر به جورجيا من قلق إزاء وضع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ونؤيد جميع الجهود المبذولة لإيجاد حل بالتراضي لحالات معينة تتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ومن هنا، نرى أنه ينبغي اعتماد مشاريع القرارات التي تهدف إلى هذه الحلول بتوافق الآراء. لذلك، فإن صربيا، كما فعلت في السنوات السابقة، لا يمكنها تأييد القرار الذي اتخذ توا، في حين أنها تسلم بأهمية العناصر الواردة فيه والتي ننطبق على مشكلة التشريد بشكل عام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذنا من فورنا قرارا (القرار ٦٦/٢٨٣) وهو قرار يرفع من الروح المعنوية لدى مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين أرغمهم العنف والخوف على الفرار من ديارهم ومجتمعاتهم. باسم هؤلاء الرجال والنساء والأطفال ومواطني جورجيا من مختلف الخلفيات العرقية والدينية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للجمعية العامة.

إن التصويت الذي قمنا به اليوم يسجل السنة الخامسة على التوالي التي تسخر فيها الجمعية العامة قواعد ومبادئ القانون الدولي للدفاع عن حق جميع الأشخاص المشردين من أجل العودة إلى ديارهم. ففي كل سنة تمر تتسع دائرة التفهم والدعم لهم. وأعرف أنه في بعض الحالات، قد لا يأتي تأييد الجمعية العامة للقرار بسهولة، وهي حقيقة لا تمت لحيثيات القرار نفسه بصلة. ذلك أمر يجعل التصويت الإيجابي للجمعية أكثر جدوى وجدارة. ومن سوء الطالع أن الوضوح المعنوي الذي نهتدي به جميعا بشأن المسألة اليوم يواجه مرة أخرى تحديا يتمثل في محاولات صفقة لإضفاء الطابع السياسي على القرار. بيد أن الحقيقة والكرامة قد انتصرتا واتُخذ القرار بهامش أكبر حتى من السنوات السابقة.

في عام ٢٠٠٨ بدأنا المعركة بـ ١٤ صوتا مؤيدا؛ والآن لدينا ٦٠ صوتا مؤيدا. ولا يساورني أدنى شك بأنه قريبا ومن خلال جهودنا المشتركة ستؤيد الأغلبية من أعضاء الجمعية العامة القرار. وأؤكد لكم بأننا سنظل ثابتين في تصميمنا على تحقيق الكرامة والغوث لأبناء بلدنا الذين عانوا لوقت طويل جدا. وسنشترك مع جميع ذوي المصالح لضمان احترام حق العودة وممارسته.

أخيرا، وباسم جميع الذين عانوا من العنف والتمييز، نعرب مرة أخرى عن تقديرنا المخلص لجميع الدول الأعضاء التي صوتت لصالح القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/66/L.51)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة في جلستها العامة ٧٢، المعقودة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، أجرت نقاشاً بشأن البند ١٤ من جدول الاعمال سوياً مع البند ١١٧ من جدول الأعمال، والبند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ)، والبند ١٢٤ من جدول الأعمال. كما يذكر الأعضاء أنه في اطار البند ١٤ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٨١/٦٦ في جلستها العامة ١١٨، التي انعقدت في ٢٨ حزيران/يونيه.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب كي يعرض مشروع القرار A/66/L.51.

السيد إزيرارن (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/66/L.51 عن السنة الدولية لعلم البلورات بالنيابة عن مقدميه: أستراليا وبلجيكا وبولندا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الصين الشعبية وشيلي وغينيا الاستوائية ولكسمبرغ ومدغشقر والمكسيك والهند وبلدي المغرب.

إن تأثير العلم على حياة الناس ودوره في عملية التنمية معروف جيدا اليوم. وعلم البلورات الحديث منذ نشأته قبل ١٠٠ سنة، قد تطور في تعاون وثيق مع غيره من التخصصات العلمية، وترك أثرا كبيرا عبر السنوات، مثل تطوير الأدوية الحديثة، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيا الحيوية، وتصنيع مكونات الطائرات، الامر الذي يبين بوضوح الصلات الوثيقة بين علم البلورات وشتى القطاعات الصناعية.

علاوة على ذلك، إن علم البلورات مثال ممتاز على الطابع العالمي للعلوم نظراً لأنه يتخلل العديد من العلوم الأخرى على أبسط المستويات، بما في ذلك الفيزياء، والبيولوجيا، والطب، والكيمياء، وعلم المعادن، وعلوم الأرض، والتراث الثقافي. وقد ثبتت أهمية الإنجازات العلمية في علم البلورات عن طريق منح أكثر من ٢٠ جائزة نوبل في هذا الاختصاص. وأظهر منح تلك الجوائز أيضا التوازن بين الجنسين على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

على الصعيد الدولي، يتمثل اهل علم البلورات في الاتحاد الدولي لعلم البلورات، الذي تأسس في عام ١٩٤٨، والذي تكمن مهمته في خدمة مجتمع العاملين في علم البلورات وتعزيز التعاون الدولي. وثمة ثلاث جمعيات إقليمية تعزز هذا التعاون في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وهي بالتحديد الرابطة الأمريكية لعلم البلورات في امريكا الشمالية والجنوبية، والرابطة الآسيوية لعلم البلورات في منطقة جنوب المحيط الهادئ وآسيا، والرابطة الأوروبية لعلم البلورات في أوروبا وأفريقيا. وتضطلع الجمعيات الإقليمية بدور هام لتشجيع علم البلورات في الحوار بين بلدان الشمال والجنوب، خاصة وأن التعليم وتبادل المعرفة العلمية عنصران أساسيان لتعاون بلدان الشمال والجنوب في مجال علم البلورات.

والغرض من مشروع القرار هو احياء الذكرى المئوية لولادة علم البلورات الحديث بإعلان عام ٢٠١٤ السنة الدولية لعلم البلورات. ويرحب مجتمع علم البلورات في جميع أنحاء العالم ترحيبا حماسيا بفكرة الاحتفال بالذكرى السنوية لولادة علم البلورات الحديث.

وتتمثل أهداف السنة الدولية لعلم البلورات في توفير إطار للاحتفال بالذكرى المئوية لعلم البلورات الحديث، وتعزيز التعاون الدولي في ما بين العلماء في جميع أنحاء العالم، وزيادة الوعي بدور علم البلورات في تطوير التكنولوجيا الحديثة، واظهار الطابع العالمي للعلوم، والنهوض بالتعليم في مجال علم البلورات وعلاقاته بالعلوم الأخرى، وتكثيف برامج علم البلورات في جميع مناطق العالم حيث لا توجد معرفة كافية في علم البلورات، وبخاصة في البلدان النامية. إن كل هذه الأهداف ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقا، ومن المتوقع أن تكون السنة الدولية لعلم البلورات عنصرا قويا من عناصر التعليم، لاسيما في البلدان النامية والبلدان التي يكون فيها هذا الاختصاص أقل نمواً.

إن مشروع القرار هذا يدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى تيسير الاحتفال بالسنة الدولية لعلم البلورات، في تعاون وثيق مع الحكومات والاتحاد الدولي لعلم البلورات، والرابطات الإقليمية لعلم البلورات وهيئات الأمم المتحدة. ويشجع مشروع القرار أيضا جميع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية على الاستفادة من السنة الدولية بغية تعزيز المبادرات، على جميع المستويات، الرامية إلى إذكاء وعي الجمهور بشأن أهمية علم البلورات، وكفالة الوصول على نطاق أوسع للمعارف الجديدة والأنشطة في هذا المجال.

قبل أن اختتم كلامي، أود أن أعرب عن تقدير بلدي لجميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم والتزامهم. كما أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت بنشاط وبصورة بناءة في المشاورات. وأخيراً، أحث جميع الوفود على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.51 المعنون ”السنة الدولية لعلم البلورات“.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.51؟

اعتُمد مشروع القرار A/66/L.51 (القرار ٦٦/٢٨٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد أرخوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يود وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن يهنئ مقدمي القرار ٦٦/٢٨٤، الذي يعلن عام ٢٠١٤ السنة الدولية لعلم البلورات. ونحن على علم بالمفهوم القائل إن الجنس البشري يدرك الطابع المادي للعالم عبر المعرفة بعلم البلورات على وجه الخصوص.

في ما يتعلق بالتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الأحيائية، اللتين يشار إليهما في القرار الذي اتخذ للتو، تود حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد على حقيقة أنه على الرغم من أن هذين النوعين من التكنولوجيا قد أحدثا تطورات علمية في العالم المعاصر في ميادين من قبيل الصحة العامة والطب والمجالات الاخرى، عندما يتعلق الأمر بتطوير مواد جديدة عن طريق هذين النوعين من التكنولوجيا الجديدة، ينبغي كفالة استخدام هذين النوعين من التكنولوجيا على النحو الملائم لدى تطوير المنتجات المستخدمة يوميا بغية ألاّ يؤثرا تأثيرا سلبيا على البيئة والصحة العامة والأغذية.

وأود أن أذكّر بأن الباحثين في مختلف المحافل الدولية ومنظمات المجتمع المدني قد أعربوا عن قلقهم إزاء تطوير بعض التطبيقات في التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية على حد سواء، وهي التطبيقات التي يجري القيام بها دون تنظيم كاف أو معلومات واضحة ودقيقة عن النتائج المترتبة عليها. لهذا السبب، اعربوا عن الحاجة، على سبيل المثال، الى الوقف الفوري العالمي لبعض تطبيقات هذين النوعين من التكنولوجيا حتى يمكننا فهم آثارها. علاوة على ذلك، لقد حذروا أيضا من أن الجزيئات التي يجري وضعها بشكل اصطناعي وفقاً للمقياس النانوي يمكن أن تنطوي على مخاطر جديدة للصحة والبيئة.

تُستخدم تكنولوجيا البلورات في بوليفيا في مجال أبحاث البناء والتشييد، وخاصة في مجال البحث العلمي في الموارد المستخرجة من منطقة سالار دي أوينيا. فالتحليل البلوري في البحوث الجيولوجية، ودراسة المواد الخام المعدنية، ليس مجديا فحسب بل يوفر معلومات من أجل تحديد المواد وزيادة تطوير الاستخدامات الجديدة في المجالات التالية؛ أنواع جديدة من الطاقة النظيفة، لا سيما استخدام أشباه الموصلات؛ عمليات زيادة التفاعل الكيمائي عن طريق الضوء، ولاسيما استخدام الأقطاب الكهربائية في نظم الطاقة؛ العناصر الحفازة في تحويل الهيدروكربونات في النفط والغاز والمنتجات الكيميائية المستخدمة في ميدان تصنيع الغاز، وتحويل الغاز السائل وإنتاج الأوكسجين والكحول من بين عناصر أخرى.

علاوة على ذلك، وفي مجال معالجة المعادن بشكل عام، خاصة استخراج الموارد، ما فتئنا في بوليفيا نعمل منذ عام ١٩٨٦ على اختبار الليثيوم ومعالجة طبقات الملح في منطقة سالار دي أوينيا. وبما أن بوليفيا، بلد جديد نسبيا في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا، فإنها تستخدم علم البلورات في تطوير مواردها الطبيعية، وعمليات التطوير التكنولوجي اليومية لتحويل المواد الخام، لا سيما في إنتاج الليثيوم وأملاح الليثيوم والبوتاسيوم في منطقة سالا ردي أوينيا البوليفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي للإدلاء ببيان بعد اتخاذ القرار.

السيد بولانيك (الإتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يسعدنا الانضمام إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار ٢٨٤/٦٦ الذي يعلن عام ٢٠١٤ السنة الدولية لعلم البلورات. ونقر بما لعلم البلورات من أثر واسع على العديد من المجالات العلمية وما يوفره من فوائد للمجتمع بشكل عام. إن الاكتشافات في هذا الميدان شكلت أساسا للتطورات في القطاع الطبي وقطاع الصحة العامة وإيجاد حلول لتلوث النبات والتربة، من بين أمور أخرى. وما من شك في أن نتائج البحوث العلمية في مجال البلورات سيكون لها أثر إيجابي على التنمية، ويمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك نؤيد النهوض بعلم البلورات لتحسين المعرفة في مجال العلم ونحض على الاستمرار في دعمه.

ولكن نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا إزاء الانتشار الأخير للقرارات التي تعلن احتفالات دولية، ولا سيما السنوات الدولية. قبل أكثر من ٣٠ عاما أقر بتوافق الآراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المبادئ التوجيهية بشأن السنوات الدولية التي أكدتها لاحقا الجمعية العامة في عام ١٩٩٨. ووضعت تلك المبادئ لدعم تنفيذ الاحتفالات الدولية وزيادة أفضل اثر ممكن لها، بوضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لكي تنظر في هذه الاقتراحات. ومن سوء الطالع، أنه في السنوات الأخيرة قلما تم التقيد بتلك المبادئ

التوجيهية. ومنذ عام ٢٠٠١، تم تخصيص سبع سنوات دولية لأكثر من ثلاثة مواضيع في نفس الوقت، مما يتناقض تناقضا مباشرا مع المبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد شهد عام ٢٠٠٩ احتفالا بخمس سنوات دولية مختلفة.

ونشعر بالقلق إزاء الاستمرار في ممارسة إعلان احتفالات دولية متشابكة في نفس الإطار الزمني، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الاهتمام بالمواضيع الهامة التي تعتزم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع إبرازها. ونسعى إلى نستلهم من هذه الإعلانات لا أن يكون لها أثر معاكس على المنجزات التي تعلنها. لذلك، نهيب بجميع الدول الأعضاء العمل معا لضمان التقيد اللازم بالمبادئ التوجيهية التي وضعناها لأنفسنا لنكفل بأن تظل السنوات الدولية تحظى بالاهتمام الذي تستحقه وأن تظل تحدث أثرا إيجابيا على التنمية والتضامن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

مشروع القرار (A/66/L.52)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد نظرت في البند ٣٢ من جدول الأعمال في جلستها العامة الستين المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فترويلا البوليفارية لعرض مشروع القرار A/66/L.52.

السيد فاليرو بربسينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لجمهورية فترويلا البوليفارية بوصفها الرئيس للحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لعرض في مشروع القرار A/66/L.52 المعنون: ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“. وقد كانت تجربة شاقة ومُثرية لبلدي لتيسير صياغة مشروع القرار. ونرى أن الساعات الطويلة التي قضيناها في المفاوضات قد أسفرت عن نص متوازن وموضوعي يجسد على النحو الواجب روح هذه القضية النبيلة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن شكرنا للعدد الكبير من البلدان التي أيدت مشروع القرار.

إن المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى من أجل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قد وضعت موضع التنفيذ حركة للنهوض بالتطوير الديمقراطي وشجعت على أسلوب جديد من التعاون الدولي بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي داخل أطر من العدالة الاجتماعية والتنوع الديني والثقافي. وكما يفعل مشروع القرار هذا، من المهم الاعتراف بأنه وإن كانت الديمقراطيات تتقاسم خصائص مشتركة، فلا يوجد نموذج بعينه للديمقراطية وكل دولة لها الحق السيادي في أن تختار وتقرر بحرية نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفقا لإرادة شعبها ومن دون أي تدخل من دول أخرى، وعلى نحو يتفق بدقة مع ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، نحض الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية في العالم على استحداث آليات ومجالات تهدف إلى توطيد أركان الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، والمشاركة بهمة في عملية المؤتمرات الدولية من أجل تلك الديمقراطيات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.52، المعنون ”دعم منظومة الأمم

المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة‘‘.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة و المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.52، علاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وألمانيا وأوروغواي وأيسلندا والبرازيل والبرتغال والبوسنة والهرسك وتايلند وتركيا وتونس والجبل الأسود والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا والدانمرك وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسلوفاكيا والسويد وغواتيمالا وغيانا وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج والنمسا واليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.52؟

اعتُمد مشروع القرار A/66/L.52 (القرار ٦٦/٢٨٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.